عصمة النبي صلى الله عليه و سلم من الشرك والضلال

إعداد

الدكتور سليمان بن صفية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

إنّ النبي هو أشرف الخلق وأزكاهم، وأتقاهم لله وأخشاهم، ومقامه مقام الاصطفاء والاجتباء، وواجب الخلق نحوه التعزير والتوقير, والتأسي والاقتداء.

فالواجب أن يُحفظ له هذا المقام، وأن ينزه عن مدّ الألسن إليه بالنقد والاتهام، والناس في هذا المقام أصناف:

-منهم أهل التنزيه الذين صانوا قلوبهم وألسنتهم عن النبي ث ولمزه, وهم سلف الأمة وعدولها ومن اقتفى آثارهم من أهل السنة والجماعة.

- وثمّة صنف من الخلائق مدت ألسنتها إلى النبي ث بالعيب والتهم، تريد بذلك انتقاصه، والحطّ من قدره، بل الطعن في القرآن الكريم الذي شهد له بالفضل والتقوى, وهم ملل الكفر ونحلهم على اختلافهم وتباينهم.

-وصنف آخر لم يحمل في طويته نيّة انتقاص النبي ث, ولكن زلّت به القدم, وعزب عنه الفهم, عند النصوص المشتبهات, فنسب جهلاً وغفلة النقص والكفر والشرك إلى النبي ث.

وإنّ المقصود في هذه الورقات, إبطال بعض الشبه الواردة في مثل هذه النصوص المشتبهات, صوناً لدين الله من التحريف, وحفظاً لحق النبي ث وما يتوجّب تجاهه من اعتقاد العصمة.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبحثين:

التمهيد: عصمة النبي ث والأنبياء جميعاً من الشرك

المبحث الأول: درء ما نُسِبَ للأنبياء (جميعاً) من شُبَه الشرك

المبحث الثاني: درء ما نُسب لنبينا محمد ث من شبه الشرك والضلال

عصمة النبي ث والأنبياء جميعاً من الشرك

عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكفر والشرك, إما أن تكون قبل النبوّة أو بعدها.

أ- أما عصمة الأنبياء من الوقوع في الكفر والشرك بعد البعثة؛ فقد أجمع أهل العلم المعتبرين على عصمتهم, قال القرطبي :: "غير جائز أن يكون لله تعالى رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو لله تعالى موحد وبه عارف، ومن كل معبود سواه بريء"[1].

ولم يخالف في ذلك إلاّ شُذَّاذ الروافض والخوارج[2].

ب- أما عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكفر والشرك قبل البعثة, فقد وقع فيه خلافٌ مشهور عند أهل السنة والجماعة[3], على قولين:

القول الأوّل: تجويز وقوع الكفر من الأنبياء قبل البعثة, سوى نبينا ز

وهو قول المازري وابن الحاجب, وطائفة من أصحاب الحديث, والمعتزلة؛ وقد مال لهذا القول وانتصر له شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[4].

وقد أطال رحمه الله النفس في الانتصار لهذا القول, وفيما يأتي اختصار لما أورده رحمه الله من أدلة على ذلك:

1- عدم امتناع تلبس الأنبياء بالكفر قبل النبوةّ – عقلاً-.

2- أنّه لم يرد في الكتاب والسنة ما ينفي تلبس الأنبياء بالكفر قبل البعثة.

3- بعض النصوص التي فيها دلالة على تلبس بعض الأنبياء بالكفر قبل البعثة, كقوله تعالى عن شعيب: « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ»الأعراف: ٨٨ , فالعود هاهنا هو الرجوع إلى ما كان عليه من الكفر قبل البعثة, وقوله تعالى عن لوط: « فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ»العنكبوت: ٢٦, أي آمن لإبراهيم, بعد أن لم يكن مؤمناً به.

4- أنّ تجويز صدور الكفر من الأنبياء قبل بعثتهم ليس فيه نقص ولا بغض ولا غضاضة, إذا كانوا على مثل دين أقوامهم, ولذلك لم يعب المشركون الأنبياء بما كانوا مشتركين فيه جميعاً.

5- الإجماع على جواز بعثة رسول لم يعرف ما جاءت به الرسل قبله من أمور النبوة والشرائع[5].

القول الثاني: عصمة الأنبياء من الكفر والشرك قبل البعثة

وهو قول كثير من علماء أهل السنة والجماعة.

قال البغوي: وأهل الأصول على أن الأنبياء كانوا مؤمنين قبل الوحي"[6].

ومن جملة ما استدلّ به هؤلاء ما يأتي:

1- أنه لم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحداً نُبِّئ واصطفى ممن عرف بكفر وإشراك قبل ذلك؛ قاله القاضي عياض[7].

2- قال القاضي عياض رحمه الله: "الصواب عصمتهم قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته، والتشكيك في شيء من ذلك، وقد تعاضدت الأخبار عن الأنبياء بتبرئتهم عن هذه النقيصة منذ ولدوا، ونشأتهم على التوحيد والإيمان[8] "[9].

3- أنّ القلوب تنفر عمن كانت هذه سبيله, والعقول السليمة تأبى أن تنقاد لداعي التوحيد والإيمان إن كان قد عرف منه قبل دعوته كفر أو شرك[10].

4- أنّ كفار الأمم قد رموا أنبياءهم بكل نقيصة, كالسحر والجنون وغير ذلك, ولم يكن الكفر أو الشرك ضمن ما رموا به الأنبياء قبل بعثتهم, فدلّ على براءتهم منه[11].

المناقشة والترجيح:

يمكن أن يناقش ما أورده شيخ الإسلام من أدلة على عدم عصمة الأنبياء من الكفر قبل البعثة, بما يأتي:

1- أما عدم امتناع تلبس الأنبياء بالكفر قبل النبوة عقلاً, فيرد عليه من وجوه:

- أنّ العقل يمنع من صدور الكفر من الأنبياء قبل النبوة, كما ورد في أدلة الجمهور.

- على التسليم بعدم الامتناع العقلي, فليس في هذا دليل البتة على صدور الكفر منهم, لأنّ المعوّل في هذا الباب على النقل وليس العقل.

2- أما الاحتجاج بعدم ورود نص من الكتاب والسنة ينفي تلبس الأنبياء بالكفر قبل البعثة, فجوابه من وجوه:

- ومن جهة أخرى لم يرد أيضاً في نصوص الكتاب والسنة ما يثبت وقوعهم في الكفر قبل النبوة, ولا شكّ

أنّ قواعد الترجيح تقتضي تقديم النفي على الإثبات, بمعنى نفي الكفر عنهم على إثباته عند انعدام النص.

3- أما ما استدل به رحمه الله من آية العود في قصة شعيب, فقد تنازع العلماء في العود هل هو بمعنى الرجوع أو الابتداء والصيرورة كما سيأتي[12], فسقط الاحتجاج بهذا الدليل لاستواء الاحتمال.

أما إيمان لوط لإبراهيم عليهما السلام, فجوابه: أنّه صدَّقه عليه السلام في جميع مقالاته, أو بنبوته حين ادعاها؛ لا أنه صدَّقه فيما دعا إليه من التوحيد ولم يكن كذلك قبل، وقيل المراد بالإيمان الرتبة العالية منها وهي التي لا يرتقي إليها إلا الأفراد, وقيل: أظهر له لوط الإيمان من بين غيرهم، وقد كان لوط مؤمنا من قبل[13]. فالدليل قد تطرق إليه الاحتمال فبطل به الاستدلال على القول بعدم عصمة الأنبياء قبل النبوة.

4- أما ادعاء -أنّ تجويز صدور الكفر من الأنبياء قبل البعثة- ليس فيه مذمة ولا نقيصة, فغير مسلم, بل هو في غاية القبح, فالنفوس تنفر وتأنف من اتباع من تلبس بمثل جرمها.

5- وأما الإجماع على بعثة رسول لم يعرف ما جاءت به الرسل قبله, فليس فيه دليل على كفر هذا الرسول, لأنّ التأييد الإلهي والتوفيق الرباني لهذا النبي هو مكمن العصمة من الكفر, وليس مجرّد العلم فقط.

الراجح - والله أعلم-:

عصمة الأنبياء من التلبس بالشرك والكفر, وعبادة غير الله قبل بعثتهم, وإن كانوا قد يتلبسون بجهل بعض فروع التوحيد, وهذا لاعتبارات عدّة:

- أنّ إثبات الكفر يحتاج إلى دليل نقلي وليس ثمة دليل.

- أن القول بجواز صدور الكفر عن الأنبياء قبل النبوة, قول اشتهر عند المتأخرين كما صرح بذلك شيخ الإسلام نفسه كما تقدّم, ولم يقل به إلاّ نزر قليل من أعلام السلف.

- أنّ حفظ مقام الأنبياء يستلزم تنزيههم عن النقائض والمعائب القادحة, ومن أعظمها الكفر والشرك.

المبحث الأول: درء ما نُسِبَ للأنبياء (جميعاً) من شُبَه الشرك

المطلب الأول: أصل الشبهة

من الآيات المشتبهات التي يتوهّم فيها وقوع الأنبياء عليهم السلام في الكفر والشرك قبل النبوّة والرسالة, ومنهم نبينا ث هي قوله تعالى: (قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ)

[إبراهيم: ١٣].

فقوله: (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا) قد يتوهّم منها أنّ الأنبياء كانوا على ملّة أقوامهم من عبادة الأوثان والإشراك بالله قبل البعثة[14].

فقالوا: بأنّ العود في الآية المراد به الرجوع إلى حالة قد كانت وهي الكفر والشرك[15].

المطلب الثاني: درء الشبهة والجواب على الإشكال

يندفع هذا الإشكال من وجوه:

1- العود في لغة العرب يأتي بمعنى الرجوع والصيرورة والابتداء:

فالعرب تستعمل العود وتريد به: الابتداء والصيرورة والرجوع.

ـأما الابتداء: فمنه قول الشاعر:

وعاد الرأْسُ مِنِّي كالثَّغَام[16].

فيكون معنى الآية: لتدخلنّ في ملتنا.

ـوأما الصيرورة: فهذا الاستعمال كثير في كلام العرب كثرة فاشية لا تكاد تسمعهم يستعملون صار، ولكن عاد، ما عدت أراه، عاد لا يكلمني، ما عاد لفلان مال[17].

ومنه قول الشاعر:

فإن تكنِ الأيام أحسنّ مدةً.... إليّ فقد عادت لهنَّ ذُنُوبُ

أي: فقد صارت لهن ذنوب، ولم يرد أن ذنوباً كانت لهن قبل الإحسان[18].

قال القاضي عياض رحمه الله: "والعرب تستعمل عاد بمعنى صار إلى حالة أخرى وإن لم يكن متصفا بها"[19].

ولهذا الاستعمال نظائر في النصوص الشرعية, منها قوله تعالى: (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ) [الأنعام: ٢٨], أي: لصاروا على ما نهوا عنه, ذكره الفيومي, وشيخه أبو حيان[20].

أما الرجوع:

فهو عندهم يقتضي الرجوع إلى شيء, والرجوع عن شيء.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله, أنّ العود إذا عدّي بـ (في) أو باللام, فإنه غالباً يدلّ على الرجوع, كما في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ) المجادلة: ٨, وكذا في قوله ز: "العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه"[21] فهذا صريح في العود إلى أمر كان عليه قبل[22].

فكلّ هذه المعاني للفظة (عاد) مستعملة عند العرب, ولا يمكن ترجيح أحدها على الآخر.

2- أنّ العود على التسليم بأنّ معناه الرجوع, فهو موجه بالآتي:

أ- المقصود بالملة ليس الكفر والشرك:

فالمقصود به الرجوع إلى بقايا الملّة والدين الذي بقي من إرث الأنبياء قبلهم في حجهم ومناكحهم وبيوعهم دون الشرك.

ويشهد لذلك ما رواه البيهقي في دلائل النبوّة عن جبير بن مطعم س قال: "لقد رأيت رسول الله ث، وهو على دين قومه، وهو يقف على بعير له، بعرفات، من بين قومه حتى يدفع معهم، توفيقا من الله عز وجل له" قلت - أي: البيهقي-: قوله: "على دين قومه" معناه: على ما كان قد بقي فيهم من إرث إبراهيم وإسماعيل، في حجهم ومناكحهم وبيوعهم، دون الشرك، فإنه لم يشرك بالله قط, وفيما ذكرنا من بغضه اللات والعزى دليل على ذلك"[23].

ب- المراد الرجوع إلى سكوت الأنبياء عن أقوامهم قبل البعثة:

قال ابن عطية الأندلسي رحمه الله: "و « العودة » أبداً إنما هي إلى حالة قد كانت ، والرسل ما كانوا قط في ملة الكفر ، فإنما المعنى : لتعودن في سكوتكم عنا وكونكم أغفالاً ، وذلك عند الكفار كون في ملتهم"[24].

3- أنّ حال الأنبياء قبل البعثة يردّ على هذه الفرية:

إنّ الحقّ الذي لا مرية فيه, والذي تعاضدت لبيانه النصوص الشرعية أنّ الله قد حفظ أنبياءه قبل البعثة من المعاصي والآثام, بل نجد أنهم في أقوامهم كانوا في منتهى القوة والرشد, والعقل, والحكمة, والطهارة, وعلو النسب, بإقرار أقوامهم وشهادتهم, ومن ذلك:

قوله تعالى: (قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ)[هود: ٦٢], أي: " قد كنا نرجوك ونؤمل فيك العقل والنفع، وهذا شهادة منهم، لنبيهم صالح،

أنه ما زال معروفا بمكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وأنه من خيار قومه"[25].

وقال تعالى: (قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ) [هود: ٨٧], أي: "أنهم اعترفوا له بالحلم والرشد على وجه الحقيقة, وقالوا أنت حليم رشيد فلِم تنهانا أن نفعل في أموالنا ما نشاء؟ والحلم والرشد لا يقتضي منع المالك من فعل ما يشاء في ماله"[26].

وهذا كان شأن الأنبياء جميعاً, فهم المصطفون في أخلاقهم ونعوتهم وأوصافهم قبل البعثة.

المبحث الثاني: درءما نُسب لنبينا محمد **ث** من شبه الشركوالضلال

المطلب الأول: شبهة الهداية بعد الضلال

أصل الشبهة:

قال تعالى: « وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى»[الضحى: ٧].

قالوا: إنّ النبي ث كان على الكفر والضلالة قبل أن يمنّ الله عليه بالرسالة, وهذا تأويل بعض أئمة التفسير.

قال الكلبي: « وَوَجَدَكَ ضَالًّا» يعني كافراً في قوم ضلال فهداك للتوحيد، وقال السدي: كان على دين قومه أربعين سنة، وقال مجاهد: وجدك ضالاً عن الهدى لدينه[27].

الجواب على الشبهة:

أنّ الضلال هو الذهاب والانصراف, ولا بدّ من أمر يكون منصرفاً عنه, وهو غير مذكور في الآية, وقد قدّره العلماء بعدّة أمور, منها:

ـ وجدك ضالاً عن النبوّة فهداك إليها, ويؤكّده قوله تعالى: « مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَان»[الشورى: ٥٢].

ويدلّ عليه ما روي عن ابن عباس والحسن والضحاك وشهر بن حوشب: "ووجدك ضالاً عن معالم النعمة وأحكام الشريعة غافلاً عنها فهداك إليها"[28].

ـ وجدك ضالاً في زمان الصبى في بعض المفاوز, حيث ذكر البغوي أنّ النبي ث ضلّ في شعاب مكة وهو صغير، ثم رجع. وقيل: إنه ضل وهو مع عمه في طريق الشام، وكان راكبًا ناقة في الليل، فجاء إبليس يعدل بها عن الطريق، فجاء جبريل، فنفخ إبليس نفخة ذهب منها إلى الحبشة، ثم عدل بالراحلة إلى الطريق[29].

ـ وجدك ضالاً أي مضلولاً عنه في قومه, لا يعرفون حقّك, فهداهم إلى معرفتك, كما يقال: فلان ضال في قومه إذا كان مضلولاً عنه[30].

يقال: ضل الماء في الليل إذا صار مغموراً، فمعنى الآية كنت مغموراً بين الكفار بمكة فقواك الله تعالى حتى أظهرت دينه[31].

ـ أنّ العرب تسمي الشجرة الفريدة في الفلاة ضالة، كأنه تعالى يقول: كانت تلك البلاد كالمفازة ليس فيها شجرة تحمل ثمر الإيمان بالله ومعرفته إلا أنت، فأنت، شجرة فريدة في مفازة الجهل, فوجدتك ضالاً فهديت بك الخلق.

ـأنه قد يخاطب السيد، ويكون المراد قومه فقوله: « وَوَجَدَكَ ضَالًّا »أي: وجد قومك ضلالاً، فهداهم بك وبشرعك.

ـ وجدك ضالاً عن الهجرة, متحيراً في يد قريش متمنياً فراقهم, وكان لا يمكنك الخروج بدون إذنه تعالى, فلما أذن له ووافقه الصديق عليه وهداه إلى خيمة أم معبد, وكان ما كان من حديث سراقه, وظهور القوة في الدين كان ذلك المراد بقوله: « فَهَدَى».

ـ وجدك ضالاً عن القبلة, فإنه كان يتمنى أن تجعل الكعبة قبلة له, وما كان يعرف أن ذلك هل يحصل له أم لا, فهداه الله بقوله: « فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا» [البقرة: 144] فكأنه سمى ذلك التحير بالضلال.

ـأنه حين ظهر له جبريل عليه السلام في أول أمره ما كان يعرف أهو جبريل أم لا, وكان يخافه خوفاً شديداً، فهداه الله حتى عرف أنه جبريل.

ـ أنّ الضلال بمعنى المحبة كما في قوله تعالى: « إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ»[يوسف: 95] أي محبتك, ومعناه أنك محب فهديتك إلى الشرائع التي بها تتقرب إلى خدمة محبوبك .

ـضالاً عن أمور الدنيا لا تعرف التجارة ونحوها, ثم هديتك حتى ربحت تجارتك, وعظم ربحك

ـووجدك ضالاً, أي ناسياً لقوله تعالى: « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا»[البقرة: 282] فهديتك أي ذكرتك[32].

المطلب الثاني: شبهة قصة الغرانيق

أوّلاً: أصل الشبهة

قال تعالى: « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» [الحج: ٥٢].

قالوا: إنّ ظاهر الآية يدلّ على أنّ الشيطان مُلْقٍ في قراءة الأنبياء ما يؤدي إلى الشبهة.

وذُكِرَ أنّ سبب نزول هذه الآية؛ ما روي أن النبي ث لما نزلت عليه سورة النجم. قرأها في المسجد الحرام حتى بلغ:«أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (19) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى»[النجم : 19-20] ألقى الشيطان على لسانه « **أولئك الغرانيق العلا. وأن شفاعتهن لترتجى**» ثم ختم السورة وسجد. وسجد معه المسلمون والمشركون, ورفع الوليد بن المغيرة تراباً إلى جبهته فسجد عليه، وكان شيخاً كبيراً لا يقدر على السجود، ورضي بذلك كفار قريش، وسمع بذلك من هاجر لأرض الحبشة . فأنكر جبريل على النبي ث ما قرأه، وشق ذلك عليه فأنزل الله تعالى: « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ »[33].

وقد ذهب إلى هذا التأويل جماعة من المفسرين, والمحدثين, وجعل منها المستشرقون مطيّة للطعن في عصمة النبي ث، من تسلط الشيطان عليه، وعصمته في بلاغه لوحي الله تعالى[34].

ثانياً: الجواب على الشبهة

أ- بالنسبة لاستدلالهم بآية التمنّي

ليس في الآية دليل على ما ذهبوا إليه, وذلك لما يأتي:

1- أنّ الله تعالى نفى عن نبيه التغيير والتبديل, كما في قوله تعالى: « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (44) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (45) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ»الحاقة: ٤٤ – ٤٦, وقوله تعالى: « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ»[يونس: ١٥].

2- أنّ التمنّي في اللغة جاء لأمرين:

أحدهما: تمني القلب.

والثاني: التلاوة والقراءة, قال تعالى: « ومِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ »[البقرة: ٧٨], أي: إلاّ قراءة, لأنّ الأميّ لا يعلم القرآن من المصحف وإنما يعلمه قراءة.

ومنه قول حسّان س:

تمنـــى كتـــاب الله أول ليلـــة وآخرها لاقـى حمـام المقـادر[35]

وإنما سميت القراءة أمنية, لأنّ القارئ إذا انتهى إلى آية عذاب تمنّى أن لا يبتلى به[36]. وقيل: لأنّ التالي يقدر الحروف ويتصورها فيذكرها شيئاً فشيئاً .

والمراد بذلك هنا عند كثير القراءة، والآية مسوقة لتسلية النبي ث بأن السعي في إبطال الآيات أمر معهود وأنه لسعي مردود، والمعنى وما أرسلنا من قبلك رسولاً ولا نبياً إلا وحاله أنه إذا قرأ شيئاً من الآيات ألقى الشيطان الشبه والتخيلات فيما يقرؤه على أوليائه ليجادلوه بالباطل ويردوا ما جاء به, كما قال تعالى: « وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ»[الأنعام : 121] , وقال سبحانه:« وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا »[الأنعام : 112] , وهذا كقولهم عند سماع قراءة الرسول ث : چ إنمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ »[القرة : 173] إنه يحل ذبيح نفسه ويحرم ذبيح الله تعالى, وقولهم على ما في بعض الروايات عند سماع قراءته ث: « إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ » [الأنبياء : 98] إن عيسى عبد من دون الله تعالى والملائكة عليهم السلام عبدوا من دون الله تعالى: « فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ»أي: فيبطل ما يلقيه من تلك الشبه ويذهب به بتوفيق النبي ث لرده أو بإنزال ما يرده[37].

ب- بالنسبة لاستدلالهم بقصة الغرانيق

هذه القصة باطلة مختلقة, ويدلّ على ضعفها أمور:

1- بطلانها من جهة المتن:

ـ القصة مخالفة لحقائق تاريخ السيرة العطرة، إذ أن سورة النجم تحمل الحديث عن المعراج، وكان المعراج بعد السنة العاشرة من البعثة باتفاق، أما قصة الغرانيق هذه فإن رواياتها تبين أنها كانت في السنة الخامسة للبعثة، إبان الهجرة الأولى للحبشة، في رمضان منها؛ وهذا مما يؤكد بطلان تلك المرويات، ويحقق كذبها ووضعها على رسول الله ث.

ـ يضاف إلى ذلك أن الرسول ث قَبْلَ إسلام عمر س، ما كان يصلي عند الكعبة جهاراً نهاراً آمناً أذى المشركين له، حتى كانوا ربما مدوا أيديهم إليه، وإنما كان يصلي إذا خلا المسجد منهم، وعمر س قد أسلم في السنة السادسة، وهذه في الخامسة، وبذلك يبطل هذا القول، وهو صلاته بحضورهم على هذه الهيئة[38].

2- ذهب جماهير علماء الأمة من المحدثين والمحققين إلى إنكار القصة، والجزم بوضعها واختلاقها, ومن نماذج أقوالهم:

قال ابن حزم رحمه الله: "وأما الحديث الذي فيه : (**وأنهن الغرانيق العلى, وإن شفاعتها لترتجى)** فكذب بحت موضوع, لأنه لم يصح قط من طريق النقل, ولا معنى للاشتغال به, إذ وضع الكذب لا يعجز عنه أحد"[39].

وقال القاضي عياض رحمه الله: "إن هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون، المولعون بكل غريب، المتلققون من الصحف كل صحيح

وسقيم... ومن حكيت هذه الحكاية عنه من المفسرين التابعين لم يسندها أحد منهم ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم فيها، ضعيفة واهية، والمرفوع فيه حديث ابن عباس"[40].

وقال الرازي : "أهل التحقيق قالوا : هذه الرواية باطلة موضوعة، ونقل عن الحافظ ابن خزيمة، أنه سئل عن هذه القصة فقال : هذا وضع من الزنادقة، وصنف فيه كتاباً، كما حكى عن الإمام البيهقي قوله : هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، ثم أخذ يتكلم فى أن رواة هذه القصة مطعون فيهم"[41].

وهذا هو مذهب أكثر المفسرين والمحدثين, وممن ذهب إليه الجصاص, وابن عطية وأبو حيان، و السهيلي، و الفخر الرازي، والقرطبي، وابن العربي، والآلوسي, وأبو السعود, والبيضاوي, والقاسمي والشنقيطي, والمنذري, والطيبي, والكرماني والعيني وغيرهم .

3- إنّ قصة الغرانيق لم ترو موصولة إلا عن ابن عباس, ورويت مرسلة عن عدد من التابعين .

وجميع الطرق الموصولة إلى ابن عباس واهية شديدة الضعف لا يصح منها شيء ألبتة كما قال المحدثون .

وأما المرسلة فلا يصح منها إلا أربع روايات, وهي: رواية سعيد بن جبير و أبي العالية و أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث و قتادة .

وهذا الروايات وإن صحت إليهم فإن ذلك لا يعني قبولها, والاعتماد عليها لأنها مراسيل, والمرسل- كما هو معلوم عند جماهير المحدثين - في عداد الحديث الضعيف, وذلك لجهالة الواسطة, واحتمال أن يكون غير صحابي, وحينئذ يحتمل أن يكون ثقة وغير ثقة, فلا يؤمن أن يكون كذاباً .

قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه: "والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة "[42].

ومثله قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته : " ...و ما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضَعفه, هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفّاظ الحديث، و نقاد الأثر، و قد تداولوه في تصانيفهم "[43].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : " ثلاث علوم لا إسناد لها, وفي لفظ ليس لها أصل : التفسير والمغازي والملاحم ويعني أن أحاديثها مرسلة " [44].

ولو نظرنا فيمن صحت عنه هذه المراسيل لوجدناهم من طبقة واحدة, فوفاة سعيد بن جبير سنة (95) وأبي

بكر بن عبد الرحمن سنة (94)، وأبي العالية سنة (90), وقتادة سنة بضع عشرة ومائة, والأول كوفي, والثاني مدني, و الأخيران بصريان .

فجائز أن يكون مصدرهم الذي أخذوا عنه هذه القصة واحداً, وجائز أن يكون جمعاً ولكنهم جميعاً ضعفاء, ومع هذه الاحتمالات لا يمكن أن تطمئن النفس لقَبول حديثهم هذا, لا سيّما في مثل هذا الأمر العظيم الذي يمسّ مقام النبوة, فلا جرم حينئذ أن يتتابع العلماء على إنكار هذه الرواية والتنديد ببطلانها[45].

الهوامـش

1) "تفسير القرطبي" 25/7.
2) ذهب الفضيلة من فرق الخوارج إلى جواز صدور الكفر من الأنبياء عليهم السلام, وذلك لأنهم يجوّزون صدور الذنوب عنهم, وكل ذنب فهو كفر عندهم, ويجيز الروافض على الأنبياء إظهار كلمة الكفر على سبيل التقيّة, انظر: "عصمة الأنبياء" للرازي, ص 39, ونقل ابن حزم عن أبي جعفر السمناني القاضي قوله: "وجائز على الأنبياء أن يكفروا" انظر: "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم 2/4.
3) نقل الجرجاني وغيره الإجماع على عصمة الأنبياء من الكفر قبل البعثة, قال الجرجاني: "وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعدها, ولا خلاف لأحد منهم في ذلك""شرح المواقف" للجرجاني, ص 134, وهذا الإجماع غير مسلمّ.
4) "تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب, بل لا يوجد فيها إلاّ ما هو خطأ", لابن تيمية الحراني 178/1.
5) انظر: المصدر السابق 182/1, 194, 195, 232.
6) انظر: المصدر السابق 181/1.
7) " الشفا بتعريف حقوق المصطفى" للقاضي عياض 110/2.
8) ولعل القاضي عياض يقصد النصوص الواردة في تبرئة النبي ز من الشرك قبل بعثته, وقياس حال الأنبياء عليه.
9) المصدر السابق.
10) المصدر السابق.
11) المصدر السابق 111/2.
12) انظر: ص (18) من هذا البحث.
انظر: "تفسير الطبري" ا25/20, و "معالم التنزيل" للبغوي 238/6, و"روح المعاني" للألوسي 263/15.
13) انظر: "الكشاف" للزمخشري 272/3, و"تفسير آيات أشكلت 174/1.
14) انظر: "تفسير آيات أشكلت" 174/1.
15) انظر: "تاج العروس" للزبيدي 432/8. و"لسان العرب" لابن منظور 315/3.
16) انظر: "الكشاف" للزمخشري 272/3.
17) "محاسن التأويل" للقاسمي 3717/10.
18) "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" للقاضي عياض 104/2.
19) انظر: "تاج العروس" للزبيدي 432/8.
البخاري: كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها, باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها: 2470
20) انظر: "تفسير آيات أشكلت" 174/1-175.

21) دلائل النبوة للبيهقي 417/1, رقم: 371.
22) "المحرر الوجيز" لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 96/4.
23) "تفسير السعدي" ص 384.
24) "النكت والعيون" للماوردي 221/2.
25) رواها الطبري في تفسيره 488/24.
26) ذكره الرازي في تفسيره 79/1.
27) انظر: "تفسير ابن كثير" 426/8.
28) انظر: "عصمة الأنبياء" ص 137.
29) انظر: "تفسير الرازي" 79/17.

انظر الأوجه السابقة في: "النكت والعيون" للماوردي 430/4, و"تفسير الرازي" 17 /79.
هذا الحديث أخرجه: ابن جرير فى تفسيره 186/17، وابن أبى حاتم فى تفسيره 2500/8, وابن المنذر، ثلاثتهم من طرق عن سعيد بن جبير مرسلاً، ووصلها البزار في مسنده. و كذا الطبراني، وابن مردويه، والضياء في المختار ة من طريق آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وقال ابن جبير فيما أحسب، شك في أن القصة بمكة. و أخرجه النحاس بسند فيه الواقدي عن ابن عباس، وابن مردويه من طريق الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس، وابن جرير في تفسيره 186/17 من طريق العوفي عنه، وعن محمد بن كعب القرظى، ومحمد بن قيس، وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبى العالية، وكلها مرسلة، وابن أبى حاتم في تفسيره 2502/8, عن السدي، وموسى بن عقبة في المغازي عن الزهري، ومن طريق موسى بن عقبة أخرجه البيهقي فى دلائل النبوة 285/2. و رواها الطبراني مرسلة عن عروة بن الزبير، وفى سنده ابن لهيعة، ولا يحتمل هذا منه، كما قال الهيثمي فى مجمع الزوائد 72/7 . وينظر : 32/6 – 34، والمعنى فى الروايات السابقة كلها للقصة واحد، كما قال الحافظ فى فتح البارى 293/8. انظر طرق القصة وافية في كتاب: " نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق" للعلامة الألباني رحمه الله. وهو حديث باطل كما سيأتي بيانه في ص: 55 من هذا البحث.

30) انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان ص34 .
31) انظر: كتاب "العين" للفراهيدي 390/8.
32) انظر: "عصمة الأنبياء" ص 140.
33) انظر: "روح المعاني" للألوسي 463/1.
34) انظر: "الفصول الزكية في سيرة خير البرية" لعبد الموجود عبد اللطيف ص284، 285
35) "الفصل في الأهواء والنحل" 311/2.
36) " الشفا بتعريف حقوق المصطفى" 125/2.
37) "تفسير الرازي" 134/11.
38) صحيح مسلم 23/1.
39) "مقدمة ابن الصلاح" ص 31.
40) "منهاج السنة النبوية" 435/7.

للاستزادة حول الروايات والطرق يرجع إلى كتاب الشيخ الألباني رحمه الله : " نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق ", وكتاب " التحقيق في قصة الغرانيق " لأحمد بن عبد العزيز القصير